



خصوصية القوائم المالية في البنوك الإسلامية وفقا لمعايير هيئة المحاسبة
والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) - دراسة تحليلية لحالة بنك
السلام (2020-2023)

The privacy of financial statements in Islamic banks in accordance with the
standards of the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial
Institutions (AAOIFI), An Analytical Study of the Case of ALSSALAM Bank
(2020-2023)

حدي عبد القادر

جامعة تيبازة، الجزائر

hadbi.abdelkader@cu-tipaza.dz

مخبر البحث في الاقتصاد المطبق

من أجل حوكمة الموارد وتنمية الإقليم

زرنوح مختار الخليل¹

جامعة تيبازة، الجزائر

zernouh.mokhtar.elkhalil@cu-tipaza.dz

مخبر الدراسات في المالية الإسلامية

والتنمية المستدامة

تاريخ القبول للنشر: 2025-12-01

تاريخ الاستلام: 2025-10-22

ملخص:

يُعالج هذا البحث الفجوة بين الإطار المعياري لهيئة المحاسبة والمراجعة
للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) والممارسات المحاسبية في البنوك الإسلامية
الجزائرية. ويهدف البحث إلى تقييم كيف تعزز قوائم الهيئة الشفافية، ومدى تطبيقها في
بنك السلام-الجزائر كدراسة حالة، عبر تحليل تقاريره السنوية من 2020 إلى 2023.
كشفت الدراسة أن البنك يحقق مستوى متقدماً من الشفافية من خلال
الإفصاحات التفصيلية ورقابة هيئته الشرعية، رغم عدم تبنيه الكامل لهيكل قوائم
AAOIFI. ويوصي البحث بتعزيز البنك لإفصاحه الطوعي، ويدعو الجهات التنظيمية
لتسريع المواءمة مع المعايير الإسلامية لدعم الصناعة المالية في الجزائر.
الكلمات المفتاحية: معايير المحاسبة الإسلامية؛ أيوفي؛ القوائم المالية.

Abstract:

This research addresses the gap between the standard-setting framework of
the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions
(AAOIFI) and the accounting practices of Algerian Islamic banks. The study aims

¹ زرنوح مختار الخليل



to evaluate how AAOIFI's proposed statements enhance transparency and to assess the extent of their application at Al Salam Bank-Algeria as a case study, by analyzing its annual reports from 2020 to 2023.

The study found that the bank achieves an advanced level of transparency through detailed disclosures and the oversight of its Shari'ah board, despite not fully adopting the structure of AAOIFI's statements. The research recommends that the bank enhances its voluntary disclosures and calls on regulatory bodies to accelerate alignment with Islamic standards to support the financial industry in Algeria.

Keywords: Islamic accounting standards, AAOIFI, financial statements.

مقدمة:

شهدت الصناعة المالية الإسلامية نموًا متسارعًا على الصعيد العالمي خلال العقود الأخيرة، مما أدى إلى حاجة ملحة لتطوير إطار محاسبي موحد يعكس خصوصيتها الفلسفية والتشغيلية. وفي هذا السياق، برزت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) كمنظمة دولية رائدة في تطوير وإصدار المعايير المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتكتسب هذه الهيئة أهمية خاصة في السياق الجزائري، الذي يتجه رسميًا نحو تعزيز وتوسيع نطاق الصيرفة الإسلامية.

إشكالية الدراسة: تتمحور إشكالية البحث حول التحدي الذي تواجهه البنوك الإسلامية العاملة في بيئات تنظيمية، كالسوق الجزائرية، لم تتبنى بعد معايير AAOIFI بشكل كامل وإلزامي. هذا الوضع يخلق فجوة بين متطلبات الشفافية التي تفرضها طبيعة العقود الإسلامية (القائمة على الشراكة وتقاسم المخاطر) وبين الممارسات المحاسبية المطبقة فعليًا.

وعليه، ينبثق عن ذلك السؤال الرئيسي التالي: كيف يمكن للقوائم المالية التي تقترحها AAOIFI أن تعزز الشفافية في البنوك الإسلامية الجزائرية، وما هو مستوى التطبيق الفعلي لهذه المبادئ في بنك السلام كأحد النماذج الرائدة في السوق؟.

فرضيات الدراسة: للإجابة على هذه الإشكالية، تنطلق الدراسة من الفرضيات التالية:

1. لا يتبنى بنك السلام الهيكل الشكلي الكامل للقوائم المالية التي أوصت بها AAOIFI (مثل قائمة التغير في حقوق أصحاب حسابات الاستثمار) بسبب الالتزام بمتطلبات بنك الجزائر.
2. يحقق البنك مستوى "جوهريًا" من الشفافية من خلال آليات بديلة، تمثلت في الإفصاحات التفصيلية ضمن الإفصاحات المرفقة بالقوائم المالية.
3. تُعد تقارير هيئة الرقابة الشرعية المستقلة أداة تكميلية حاسمة في منظومة الشفافية لدى البنك، حيث تعوض جزئيًا غياب بعض القوائم المتخصصة.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى:

1. تقييم الكيفية التي تعزز بها القوائم المالية المقترحة من هيئة AAOIFI مبادئ الشفافية والإفصاح لأصحاب المصلحة.
 2. تحليل وقياس مدى تطبيق هذه المبادئ والمعايير بشكل فعلي في بنك السلام - الجزائر، كدراسة حالة، عبر تحليل تقاريره السنوية للفترة الممتدة من 2020 إلى 2023.
 3. تقييم جودة التقارير المالية للبنك وأثرها على ثقة أصحاب المصلحة في ظل التوجه الجزائري نحو تعزيز الصيرفة الإسلامية.
- منهج الدراسة: للإجابة على إشكالية البحث وتحقيق أهدافه، تم اعتماد المناهج التالية:
- المنهج الوصفي التحليلي: في الجانب النظري، وذلك من خلال شرح مبادئ المحاسبة الإسلامية، وتحليل خصائص معايير AAOIFI، وتأسيس مفهوم الشفافية في السياق الإسلامي.
 - منهج دراسة الحالة: في الجانب التطبيقي، من خلال تحليل محتوى التقارير المالية السنوية المنشورة لبنك السلام - الجزائر للأعوام 2020، 2021، 2022، و 2023.



هيكل الدراسة: تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث رئيسية، هي:

• **المبحث الأول:** تناول الإطار المفاهيمي للتقارير المالية والشفافية في المصارف الإسلامية.

• **المبحث الثاني:** خُصص لتحليل خصوصية القوائم المالية وفق معايير AAOIFI ودورها في تعزيز الشفافية.

• **المبحث الثالث:** قُدمت فيه دراسة تحليلية لواقع تطبيق هذه المبادئ في حالة بنك السلام - الجزائر.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتقارير المالية والشفافية في المصارف الإسلامية

1.1. فلسفة وأهداف المحاسبة المالية الإسلامية

تجاوز المحاسبة المالية في منظورها الإسلامي الدور التقليدي المتمثل في مجرد تسجيل وتبويب العمليات المالية. إنها ترتقي لتصبح أداة للمساءلة الشاملة أمام الله أولا، ثم أمام المجتمع وأصحاب المصالح ومن أدلة اهتمام الإسلام بالمحاسبة قول الله تعالى في القرآن الكريم:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ۚ وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ...﴾ البقرة الآية 282.

فأهدافها لا تقتصر على خدمة المستثمرين والدائنين كما في الفكر المحاسبي التقليدي، بل تمتد لتشمل أبعادا أخلاقية واجتماعية أوسع، من أبرزها حماية حقوق أصحاب حسابات الاستثمار، وضمان التوزيع العادل للأرباح والخسائر، والتأكد من الالتزام التام بمقاصد الشريعة الإسلامية في جميع المعاملات. (عيسى & وفاء، 2019، ص 7)

يكمن الاختلاف الجوهرى في طبيعة العلاقة التعاقدية بين البنك وعملائه. ففي البنوك التقليدية، تقوم العلاقة على أساس "الدائن والمدين"، حيث يكون المودع دائما للبنك بأصل ماله مع فائدة محددة مسبقا. أما في البنوك الإسلامية، فإن العلاقة، خاصة في حسابات الاستثمار، تقوم على أساس "الشراكة" في الربح والخسارة عبر عقود مثل المضاربة والمشاركة. هذا التحول من علاقة مديونية إلى

علاقة شراكة يفرض متطلبات إفصاح مختلفة جذريا، حيث يصبح صاحب حساب الاستثمار شريكا في المخاطر، ويحتاج إلى معلومات مفصلة وشفافة تمكنه من تقييم أداء البنك كمدير لأمواله (مضارب). (كمال، 2017، ص 132)

1.2. هيئة المحاسبة والمراجعة (AAOIFI) كمرجع مصدر للمعايير

تأسست هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) لتلبية الحاجة إلى إطار محاسبي ورقابي موحد يعكس خصوصية المعاملات المالية الإسلامية. تهدف الهيئة إلى تطوير وتوحيد فكر المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات للمؤسسات المالية الإسلامية حول العالم، وذلك من خلال هيكل تنظيمي يضم مجلسا للمعايير المحاسبية ومجلسا للمعايير الشرعية، مما يضمن تكامل الجانبين الفني والشرعي في إصداراتها. (أهداف هيئة أيوفي، د.ت)

وقد اكتسبت معايير AAOIFI قبولا دوليا واسعا، حيث أصبحت إلزامية في عدد من الدول الرائدة في الصناعة المالية الإسلامية مثل مملكة البحرين وقطر والسودان، بينما تُستخدم كدليل إرشادي مرجعي في العديد من الدول الأخرى. هذا الانتشار يعكس الأهمية المتنامية للهيئة كمعيار دولي للصناعة، وجهة رئيسية لضمان الاتساق وقابلية المقارنة في التقارير المالية للمؤسسات الإسلامية. (اعتماد معايير هيئة أيوفي، د.ت)

1.3. مفهوم الشفافية والإفصاح في السياق الإسلامي

في السياق المالي، تشير الشفافية إلى وضوح المعلومات وسهولة الوصول إليها، بينما يمثل الإفصاح الآلية العملية لتوفير هذه المعلومات. العلاقة بينهما تكاملية؛ فالشفافية هي الهدف الأسمى، والإفصاح هو الأداة لتحقيقه. ويرتبط هذا المفهوم ارتباطا وثيقا بالمبادئ الأساسية التي تحكم المعاملات في الفقه الإسلامي، مثل تحريم الغرر (الغموض والجهالة المؤدية للنزاع)، والتدليس، وضرورة تحقيق العدالة والرضا بين جميع الأطراف المتعاقدة. (سلامة & دراغمة، 2016، ص 480)

إن الشفافية في المصارف الإسلامية تتجاوز الإفصاح عن الأرقام المالية فحسب. فهي تمتد لتشمل الإفصاح عن مدى الالتزام بالضوابط الشرعية، وهو ما يتم



غالبا عبر تقرير هيئة الرقابة الشرعية، وكذلك الإفصاح عن الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي مثل إدارة أموال الزكاة والصدقات. هذا المستوى الشامل من الشفافية يعتبر ضروريا لتعزيز ثقة المتعاملين الذين يختارون هذه المصارف ليس فقط لأسباب مالية (حكيم & بلعوز، 2015، ص 89) بل أيضا لأسباب دينية وأخلاقية، حيث تمثل الشفافية جزءا لا يتجزأ من "العلامة التجارية" الأخلاقية للمصرف الإسلامية. أي تقصير في هذا الجانب لا يؤدي فقط إلى مخاطر مالية، بل إلى مخاطر تتعلق بالسمعة والمصدقية الشرعية، والتي قد تكون أكثر تدميرا للمؤسسة من أي خسارة مالية. (نصرى أبو مؤنس، 2018، ص 233)

المبحث الثاني: تحليل خصوصية القوائم المالية وفق معايير AAOIFI

إن الطبيعة الخاصة للعقود الإسلامية القائمة على تقاسم المخاطر هي السبب الجوهرية الذي يستدعي وجود إطار محاسبي وقوائم مالية ذات طبيعة خاصة. فصاحب حساب الاستثمار هو "شريك" يتقاسم المخاطر والعوائد، وليس "دائنا" له عائد ثابت ومضمون. هذه العلاقة الشبيهة بعلاقة الوكالة تخلق حالة من عدم تماثل المعلومات بين الطرفين، والتي لا يمكن معالجتها إلا من خلال إطار إفصاحي شفاف ومفصل. من هنا، طورت AAOIFI مجموعة من القوائم المالية التي تتجاوز النموذج التقليدي لتعكس هذه الخصوصية.

2.1. الخصوصية في القوائم المالية الأساسية:

تتميز القوائم المالية الأساسية في النموذج الإسلامي بنود تعكس طبيعة العمليات المتوافقة مع الشريعة. ففي قائمة المركز المالي، تظهر أصول فريدة مثل "أصول الإجارة"، "ذمم المرابحة"، و"استثمارات المشاركة والمضاربة". لكن التغيير الأكثر جوهرية هو العرض المنفصل لـ "حقوق أصحاب حسابات الاستثمار"، حيث لا يتم تصنيفها كالتزامات بحتة (مثل الودائع التقليدية) ولا كحقوق ملكية كاملة، بل كفئة مستقلة تعكس طبيعتها كـ "شبه حقوق ملكية"، مما يبرز مشاركتهم في المخاطر. (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2015، ص 947)

وبالمثل، تختلف قائمة الدخل في طريقة عرضها للإيرادات، حيث يتم التمييز بوضوح بين الإيرادات الناتجة عن التمويلات القائمة على البيوع (مثل أرباح المربحة) والإيرادات الناتجة عن عقود تقاسم الأرباح (مثل حصة البنك من أرباح المضاربة والمشاركة). والأهم من ذلك، تعرض القائمة آلية توزيع الأرباح المحققة من الأصول الممولة بأموال مشتركة بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار، وهو جوهر الشفافية في المصرفية الإسلامية. (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2015، ص 948)

الجدول 1: مقارنة هيكلية بين مصادر الأموال في البنك التقليدي والبنك الإسلامي.

البنك التقليدي (علاقة مديونية)	البنك الإسلامي (وفق نموذج AAOIFI)
الالتزامات	الالتزامات
- الودائع الجارية	- الحسابات الجارية (ودائع أمانة)
- ودائع التوفير (بفائدة)	- ديون أخرى
- الودائع لأجل (بفائدة)	
- قروض من بنوك أخرى	
حقوق الملكية	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار
- رأس المال	- حسابات الاستثمار المطلقة
- الاحتياطيات	- سندات الاستثمار (صكوك المضاربة)
- الأرباح المبقاة	حقوق الملكية
	- رأس المال
	- الاحتياطيات
	- الأرباح المبقاة

المصدر: من إنجاز الباحثين

2.2. قائمة التغيرات في حقوق أصحاب حسابات الاستثمار (المعيار FAS 27) تعتبر هذه القائمة، التي أقرها معيار المحاسبة المالية رقم 27 ليحل محل المعيارين السابقين رقم 5 ورقم 6، الأداة الرئيسية لتحقيق الشفافية تجاه أصحاب



حسابات الاستثمار. (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية, 2015, ص 940,954,953) إنها تجيب بشكل مباشر ومفصل على السؤال الجوهرى: "كيف تمت إدارة أموالنا، وما هو نصيبنا من الأرباح المحققة؟".

يتضمن الهيكل النموذجي لهذه القائمة عرضا تفصيليا للحركة التي طرأت على أموال أصحاب حسابات الاستثمار خلال الفترة المالية، ويشمل عادة البنود التالية:

- رصيد أموال أصحاب حسابات الاستثمار في بداية الفترة.
- الإضافات خلال الفترة (الإيداعات الجديدة).
- المسحوبات خلال الفترة.
- إجمالي الأرباح المحققة من استثمار هذه الأموال.
- حصة البنك من الأرباح (بصفته مضاربا أو وكىلا بالاستثمار).
- حصة أصحاب حسابات الاستثمار من الأرباح.
- تكوين أو استخدام الاحتياطيات الخاصة بأصحاب حسابات الاستثمار (مثل احتياطي مخاطر الاستثمار واحتياطي معادلة الأرباح).
- توزيعات الأرباح الفعلية التي تمت خلال الفترة.
- رصيد أموال أصحاب حسابات الاستثمار في نهاية الفترة.

يتمثل دور هذه القائمة في تعزيز الشفافية من خلال الفصل الواضح بين أموال المساهمين وأموال المودعين، والكشف عن سياسة توزيع الأرباح، وتوضيح كيفية إدارة المخاطر من خلال تكوين الاحتياطيات. هذا الإفصاح يمكّن المودعين من تقييم أداء البنك كمدير استثمار ومقارنته بالبنوك الأخرى، مما يخلق ضغطا إيجابيا على البنك لتحسين أدائه الاستثماري. (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية, 2015).

2.3. قائمة مصادر واستخدامات أموال الزكاة والصدقات (المعيار) FAS 39

تعكس هذه القائمة، التي ينظمها معيار المحاسبة المالية رقم 39 (المحل المحدث للمعيار رقم 9)، البعد الاجتماعي والديني للمصرف الإسلامي. هي أداة إفصاح

محورية عن كيفية قيام البنك بأداء مسؤوليته في جمع وتوزيع أموال الزكاة بالإضافة إلى كيفية التعامل مع الإيرادات التي قد تنشأ عن معاملات شابتها مخالفات شرعية بسيطة ويجب التخلص منها وتوجيهها لأعمال الخير. (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2021، ص 10، 5، 14)

يتكون هيكل هذه القائمة من جانبين رئيسيين: (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2021، ص 17)

• المصادر: وتشمل الرصيد الافتتاحي للصندوق، الزكاة المحسوبة على أموال البنك (المساهمين)، الزكاة المحصلة من أطراف خارجية (كأصحاب الحسابات)، التبرعات والصدقات، والإيرادات غير المتوافقة مع الشريعة التي يجب التخلص منها.

• الاستخدامات: وتشمل المبالغ الموزعة على مصارف الزكاة الثمانية المحددة شرعا (الفقراء والمساكين، إلخ)، المصاريف الإدارية للصندوق (إن وجدت وبضوابط شرعية صارمة)، والمبالغ المصروفة في أوجه الخير العام (من أموال الصدقات والإيرادات غير المشروعة)، وصولا إلى الرصيد الختامي للصندوق. (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2021، ص 17)

تعزز هذه القائمة ثقة المجتمع في البنك وتؤكد التزامه ليس فقط بتحقيق الربحية، بل أيضا بالمسؤولية الاجتماعية والدينية. كما توفر آلية واضحة للمساءلة حول إدارة هذه الأموال التي تحمل طابع الأمانة، مما يعزز من مصداقية البنك وسمعته. إن هاتين القائمتين الفريدتين تقدمان معا صورة متكاملة لأداء البنك بأبعاده المالية والشرعية والاجتماعية، وهو ما لا يمكن للتقارير المالية التقليدية تقديمه. (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2021، ص 17، 4، 9)

المبحث الثالث: دراسة حالة بنك السلام - الجزائر (2020-2023)

3.1. البيئة التنظيمية للصيرفة الإسلامية في الجزائر

مرت الصيرفة الإسلامية في الجزائر بمراحل تنظيمية متطورة. فبعد فترة من العمل في ظل فراغ تشريعي نسبي، حيث كانت البنوك الإسلامية القليلة تخضع لنفس القوانين المنظمة للبنوك التقليدية، أصدر بنك الجزائر النظام رقم 02-18 في عام 2018 كأول إطار تنظيمي للمعاملات "التشاركية". لكن الخطوة الأهم كانت إصدار



النظام رقم 02-20 في عام 2020 (بنك الجزائر و أيو في يوقعان مذكرة تفاهم لتعزيز صناعة التمويل الإسلامي في الجزائر، د.ت) الذي مثل الانطلاقة الرسمية للصيرفة الإسلامية بمفهومها الشامل، وألزم البنوك بإنشاء شبائيك إسلامية أو التحول إلى بنوك إسلامية بالكامل. وقد تم تعزيز هذا التوجه لاحقا من خلال القانون النقدي والمصرفي الجديد 09-23. (قانون رقم 09-23 يتضمن القانون النقدي والمصرفي، د.ت)

وفي خطوة استراتيجية بالغة الأهمية، تم توقيع اتفاقية تعاون بين بنك الجزائر وهيئة AAOIFI في ديسمبر 2021، بهدف تبني معايير الهيئة وتطوير الصناعة محليا. (بوجليدة & بوعيطه، 2024، ص 325)

هذه الاتفاقية، رغم أنها تشير إلى توجه مستقبلي واضح نحو المواءمة مع المعايير الدولية، إلا أنها لا تفرض تطبيقا فوريا وكاملا لها. هذا السياق التنظيمي "المتطور" ولكنه "غير المكتمل" هو الذي يفسر بشكل مباشر لماذا يتبع بنك السلام هيكلًا للتقارير المالية يمزج بين متطلبات بنك الجزائر والنظام المحاسبي المالي الجزائري من جهة، وروح ومبادئ المعايير الإسلامية الدولية من جهة أخرى.

3.2. تحليل هيكل القوائم المالية المنشورة لبنك السلام

أظهر تحليل التقارير السنوية لبنك السلام للأعوام 2020، 2021، 2022، و 2023 أنها لا تحتوي على "قائمة التغيرات في حقوق أصحاب حسابات الاستثمار" أو "قائمة مصادر واستخدامات أموال الزكاة والصدقات" كقوائم مالية أساسية منفصلة ومستقلة. بدلا من ذلك، يعرض البنك مجموعة القوائم المالية التي تتماشى مع متطلبات بنك الجزائر، وهي: قائمة المركز المالي (الميزانية)، قائمة الدخل (حساب النتائج)، قائمة التدفقات النقدية، وقائمة تغير الأموال الخاصة (التي تقتصر على حقوق الملكية للمساهمين).

الجدول 2: تحليل مقارن للقوائم المالية المنشورة في بنك السلام مقابل نموذج

AAOIFI

القوائم المالية المنشورة لبنك السلام	القوائم المالية الأساسية وفق نموذج AAOIFI (المعيار 1 FAS)
1. قائمة المركز المالي (الميزانية)	1. قائمة المركز المالي
2. قائمة الدخل (حساب النتائج)	2. قائمة الدخل
3. قائمة التدفقات النقدية	3. قائمة التدفقات النقدية
4. قائمة تغير الأموال الخاصة (حقوق المساهمين)	4. قائمة التغيرات في حقوق الملكية (للمساهمين)
غير موجودة كقائمة أساسية	5. قائمة التغيرات في حقوق أصحاب حسابات الاستثمار
غير موجودة كقائمة أساسية	6. قائمة مصادر واستخدامات أموال الزكاة والصدقات (إن وجدت)

المصدر: من إنجاز الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك السلام ومعيار الإفصاح رقم 1 (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2021)

3.3. قياس الشفافية من خلال الإفصاحات البديلة في الإفصاحات

على الرغم من غياب القوائم المالية التي تعرضت لها معايير أيوفي بشكل خاص، فإن بنك السلام يقدم مستوى جوهريا من الشفافية من خلال الإفصاحات التفصيلية ضمن قسم "الإفصاحات حول البيانات المالية".

شفافية حقوق أصحاب حسابات الاستثمار: تعرض قائمة الدخل بندا واضحا بعنوان "نصيب المودعين في الأرباح"، والذي بلغ 1,358,344 ألف دج في عام 2020. (التقرير السنوي لمصرف السلام لسنة 2020، 2020) وارتفع إلى 1,717,260 ألف دج في 2021، (التقرير السنوي لمصرف السلام لسنة 2021، 2021) ووصل إلى 2,315,607 ألف دج في 2022 (التقرير السنوي لمصرف السلام لسنة 2022، 2022) وتفصّل الإفصاحات هذا البند بشكل أكبر، حيث توضح الأرباح الموزعة على كل من



"الحسابات لأجل وحسابات الادخار" و"سندات الاستثمار"، مما يوفر مستوى جيدا من التفصيل حول مصادر عوائد المودعين
شفافية الزكاة والأموال غير المتوافقة مع الشريعة:

تظهر الإيضاحات التزاما عاليا بالشفافية الشرعية. على سبيل المثال، يشير إيضاح النتيجة الصافية في تقرير 2020 إلى أنها "تضم أرباح مجنبة بمبلغ 26,011 ألف دينار جزائري سيتم تحويلها إلى حساب الخيرات". (التقرير السنوي لمصرف السلام لسنة 2020, 2020) هذا الإفصاح المباشر عن وجود إيرادات غير متوافقة مع الشريعة وآلية التخلص منها هو مؤشر شفافية قوي جدا، وقد تكرر في السنوات اللاحقة. أما فيما يخص الزكاة، فتوضح تقارير هيئة الرقابة الشرعية أن البنك لا يقوم بدفعها نيابة عن المساهمين، بل يقوم بحسابها ويدعوهم إلى إخراجها بأنفسهم

شفافية صيغ التمويل:

تقدم الإيضاحات جداول تفصيلية لمحفظة "تمويل الزبائن" مصنفة حسب صيغ التمويل المختلفة. هذا التحليل يسمح بتتبع التوجهات الاستراتيجية للبنك ومخاطر التركيز.

2023	2022	2021	2020	نوع التمويل
170,390,313	136,020,576	115,967,825	65,899,106	تمويلات الاستغلال
18,123,874	16,760,405	13,950,009	10,335,272	تمويلات الاستثمار
21,540,171	11,327,318	10,599,263	7,959,502	إجارة أصول منقولة
3,406,150	3,344,835	2,796,509	4,793,510	إجارة عقارية
8,028,106	6,495,525	5,493,417	3,668,972	تمويل عقاري (أفراد)
5,519,941	5,887,396	9,028,744	12,780,950	تمويل استهلاكي (أفراد)
220,787,027	174,534,597	153,615,910	101,771,998	إجمالي التمويلات الصافية

الجدول 3: تطور محفظة التمويلات الصافية في بنك السلام حسب الصيغ (2020-2023) - (الوحدة: ألف دج).

المصدر: تم تجميع البيانات من التقارير السنوية لبنك السلام للأعوام 2020 الى 2023. (التقرير السنوي لمصرف السلام لسنة 2020, 2020; التقرير السنوي لمصرف السلام لسنة 2021, 2021; التقرير السنوي لمصرف السلام لسنة 2022, 2022; التقرير السنوي لمصرف السلام لسنة 2023, 2023)

يُظهر الجدول بوضوح النمو القوي في تمويلات الاستغلال والإجارة المنقولة، مقابل التراجع المستمر في التمويل الاستهلاكي المرتبط بقطاع السيارات، مما يوفر شفافية حول استراتيجية البنك وتكيفه مع متغيرات السوق.

3.4. الحوكمة الشرعية كأداة شفافية مستقلة

تعتبر تقارير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، المدمجة في التقارير السنوية، عنصرا فريدا وحيويا في منظومة الشفافية لدى بنك السلام. هذه التقارير لا تقتصر على التأكيد العام بالالتزام بالشرعية، بل تقدم أحيانا ملاحظات نقدية جوهرية. المثال الأبرز هو تقرير عام 2023، حيث أبدت الهيئة "تحفظها على الاستعمال الواسع لمنتج السلم والذي بلغ أكثر من 70.24% من مجمل العمليات الاستثمارية" وطالبت إدارة البنك "بتخفيض استخدام صيغة السلم تدريجيا". (التقرير السنوي لمصرف السلام لسنة 2023, 2023, ص 13)

إن نشر مثل هذا التحفظ النقدي ضمن التقرير السنوي الرسمي للبنك يمثل أعلى درجات الشفافية. فهو يثبت أن آلية الحوكمة الشرعية ليست مجرد واجهة شكلية، بل هي أداة رقابية فعالة ومستقلة لا تتردد في كشف المخاطر والمخالفات المحتملة لأصحاب المصلحة. هذا النوع من الإفصاح النوعي يعوض جزئيا عن غياب بعض القوائم المالية الكمية المفصلة، لأنه يوفر معلومات جوهرية حول المخاطر التشغيلية والشرعية التي قد لا تظهر بوضوح في الأرقام المالية وحدها. وبالتالي، تعمل الحوكمة الشرعية الفعالة كآلية تكميلية لتحقيق جوهر الشفافية الذي تهدف إليه معايير AAOIFI المحاسبية.



الخاتمة

تقدم دراسة حالة بنك السلام - الجزائر نموذجا مثيرا للاهتمام لمصرف إسلامي ينجح في الموازنة بين متطلبات بيئته التنظيمية المحلية والسعي لتحقيق جوهر الشفافية الذي تنادي به المعايير الإسلامية الدولية. لقد أظهر التحليل أن غياب التطبيق الشكلي الكامل لهيكل قوائم AAOIFI المالية لا يعني بالضرورة غياب الشفافية، بل يمكن تعويضه من خلال إفصاحات تفصيلية في الإيضاحات ومنظومة حوكمة شرعية قوية وفعالة.

وتؤكد الدراسة على أن الشفافية في المصارف الإسلامية هي منظومة متكاملة تشمل القوائم المالية، والإفصاحات التكميلية، والرقابة الشرعية المستقلة، ولا يمكن تقييمها بالنظر إلى عنصر واحد بمعزل عن الآخرين. وفي الختام، تفتح هذه الدراسة آفاقا بحثية مستقبلية، مثل إجراء دراسات مقارنة تشمل جميع البنوك الإسلامية والشبابيك العاملة في الجزائر لتقييم مستوى الشفافية في القطاع ككل، أو قياس الأثر الكمي لمستوى الشفافية والإفصاح على الأداء المالي لهذه البنوك وثقة المتعاملين بها.

النتائج

بناء على التحليلات المقدمة في الدراسة، يمكننا استخلاص النتائج الرئيسية التالية:

1. التزام شكلي محدود: يلتزم بنك السلام بشكل أساسي بالمتطلبات التنظيمية لبنك الجزائر والنظام المحاسبي المالي، مما أدى إلى عدم تبنيه لهيكل القوائم المالية التي توصي بها AAOIFI (قائمة التغيرات في حقوق أصحاب حسابات الاستثمار، وقائمة الزكاة) كقوائم أساسية.

2. شفافية جوهرية عالية: على الرغم من الفجوة الشكلية، يحقق البنك مستوى جوهريا ومتقدما من الشفافية من خلال الإفصاحات البديلة والمفصلة في قسم "الإيضاحات حول البيانات المالية". حيث يوفر معلومات كافية حول توزيع الأرباح على المودعين، وكيفية التعامل مع الإيرادات غير المتوافقة مع الشريعة، وتفاصيل محفظة التمويل حسب الصيغ.

3. الحوكمة الشرعية كركيزة للشفافية: تعمل تقارير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية كأداة رقابية وشفافية بالغة الأهمية. إن استعداد البنك لنشر ملاحظات الهيئة النقدية، كما حدث في تقرير 2023 بخصوص عقد السلم، يعزز مصداقيته بشكل كبير ويوفر لأصحاب المصلحة رؤية أعمق للمخاطر الشرعية والتشغيلية.

4. فرص للتحسين: لا تزال هناك فرصة لتحسين مستوى الشفافية من خلال تجميع المعلومات المتفرقة المتعلقة بأصحاب حسابات الاستثمار والزكاة في أقسام أكثر وضوحاً وسهولة في الوصول، لتقريب الممارسة أكثر من روح معايير AAOIFI.

التوصيات

بناء على النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- على المدى القصير: يُوصى بأن يقوم البنك بإصدار "تقرير مالي تكميلي" بشكل طوعي، يتم إعداده وفقاً لهيكل معايير AAOIFI، ويشمل بشكل خاص قائمة التغيرات في حقوق أصحاب حسابات الاستثمار وقائمة مصادر واستخدامات أموال الزكاة. من شأن هذه المبادرة أن تعزز ثقة المستثمرين الدوليين والمحليين الماليين المتخصصين، وتؤكد على زيادة البنك في تبني أفضل الممارسات.
- على المدى المتوسط: الاستمرار في العمل بشكل استباقي مع بنك الجزائر والجهات التنظيمية الأخرى للمساهمة في تطوير الإطار المحاسبي المحلي ليتواءم بشكل أفضل مع المعايير الدولية الإسلامية، بالاستفادة من الخبرة العملية للبنك.
- البناء على اتفاقية التعاون الموقعة مع AAOIFI لوضع خارطة طريق واضحة ومرحلية لتبني معاييرها المحاسبية، مع مراعاة خصوصية السوق الجزائري ومتطلبات التحول.
- النظر في إصدار نماذج موحدة للقوائم المالية للبنوك الإسلامية والشبابيك الإسلامية في الجزائر، تكون مستوحاة من معايير AAOIFI، وذلك لتعزيز قابلية المقارنة والشفافية على مستوى القطاع المصرفي الإسلامي بأكمله، وتسهيل عملية الرقابة والتحليل.



قائمة المصادر والمراجع:

1. اعتماد معايير هيئة أيوفي. (د.ت). استرجع في 12 أكتوبر، 2025، من <https://aaoifi.com/%d8%a7%d8%b9%d8%aa%d9%85%d8%a7%d8%af-%d9%85%d8%b9%d8%a7%d9%8a%d9%8a%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d9%87%d9%8a%d8%a6%d8%a9-%d8%a3%d9%8a%d9%88%d9%81%d9%8a/>
2. التقرير السنوي لمصرف السلام لسنة 2020. (2020). [تقرير سنوي].
3. التقرير السنوي لمصرف السلام لسنة 2021. (2021). [تقرير سنوي].
4. التقرير السنوي لمصرف السلام لسنة 2022. (2022). [تقرير سنوي].
5. التقرير السنوي لمصرف السلام لسنة 2023. (2023). [تقرير سنوي].
6. أهداف هيئة أيوفي. (د.ت). استرجع في 12 أكتوبر، 2025، من <https://aaoifi.com/%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%87%d8%af%d8%a7%d9%81/>
7. بنك الجزائر و أيوفي يوقعان مذكرة تفاهم لتعزيز صناعة التمويل الإسلامي في الجزائر. (د.ت). استرجع في 12 أكتوبر، 2025، من <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%88-%D8%A3%D9%8A%D9%88%D9%81%D9%8A-%D9%8A%D9%88%D9%82%D8%B9%D8%A7%D9%86-%D9%85%D8%B0%D9%83%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%85-2/>
8. بوجليدة، ع. ا.، & بوعيطة، ع. ا. (2024). واقع تطبيق المعايير الأخلاقية المحاسبية في البنوك والشبابيك الإسلامية الجزائرية. مجلة الميادين الاقتصادية، 7(1)، 323-336. <https://asjp.cerist.dz/en/article/263814>
9. حكيم، ب.، & بلعزوز، ب. ع. (2015). أهمية الإفصاح وفق معايير المحاسبة المالية الإسلامية لدعم الحوكمة بالمؤسسات المالية الإسلامية. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 9(14)، 74-124. <https://asjp.cerist.dz/en/article/1242596>
10. سلامه، م. خ. ب.، & دراغمة، س. س. (2016). معايير الشفافية في الفقه الإسلامي وأثرها في الوقاية من الأزمات الاقتصادية. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية (عقيدة -

تفسير - حديث), 22. (2)

<https://journals.iugaza.edu.ps/index.php/IUGJIS/article/view/1240>

11. عيسى, ب., & وفاء, ج. (2019). معايير المحاسبة المالية الإسلامية ودورها في ضبط وتوجيه المؤسسات المالية الإسلامية. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية, 4(1), 70-82.

<https://asjp.cerist.dz/en/article/81437>

12. قانون رقم 09-23 يتضمن القانون النقدي والمصرفي. (د.ت). استرجع في 12 أكتوبر, 2025, من <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/activites-ar/1228-loi-n-23-09>

13. كمال, م. (2017). دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (دراسة حالة بنك البركة و بنك القرض الشعبي الجزائري). المشكاة في الاقتصاد التنمية و القانون, 1(5), 130-143.

<https://asjp.cerist.dz/en/article/80034>

14. نصرى أبو مؤنس, ر. (2018). مخاطر السمعة والالتزام بالشريعة في المصارف الإسلامية دراسة حالة على الاحتياطات في البنوك المركزية وكيفية تشكيل هيئات الرقابة الشرعية. دراسات (علوم الشريعة والقانون), 34(43), 219-232. <http://noo.rs/JSprg>

15. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (2015). معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والاخلاقيات. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

16. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (2021). معيار المحاسبة المالية 01.